شهدت اليمن ومنذ قيام دولة الوحدة المباركة في الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م إنجاز العديد من المشاريع الاستراتيجية والعملاقة سواء في الجوانب الخدمية أو التنموية ، حيث تظهر الأرقام حجم النجاحات والخيرات العظيمة التي حملتها الوحدة المباركة لأبناء الشعب اليمني العظيم والتي تبرز مدى التقدم والازدهار التي جاءت بها لحمة الأرض والإنسان وتحرك عجلتها القيادة السياسية التي أخذت على عاتقها مسئولية النهوض بالوطن نحو التقدم والرخاء . ومن تلك المشاريع الاستراتيجية مشاريع الطرق والغاز الطبيعي المسال والطاقة الكهربائية والتي حقيقة تبشر بمستقبل واعد نحو تحقيق نمو اقتصادي مرتفع وتقدم ورفاه اجتماعي لكافة أبناء الوطن .

إعداد / منصور شايع

الحصاد الوحدوي العظيم

المشاريع الاستراتيجية.. عناوين شامخة في جبين الوطن

الغاز الطبيعي المسال

من المشاريع الاستراتيجية العملاقة التي أولتها دولة الوحدة اهتماما بالغا وتعول عليها الكثير في تحقيق نمو اقتصادي مرتفع خلال الأعوام القادمة مشروع الغاز الطبيعي المسال الذي يعد أضخم مشروع استثماري في اليمن والذي وصلت تكلفته إلى حوالي ٥ مليارات دولار ، كما يعد ثاني أكبر مشروع غاز طبيعي على مستوى المنطقة العربية وضمن عشرين مشروعا مماثلا على مستوى العالم . ويتدشين اليمن خط الإنتاج الثاني للمشروع خلال العام الماضي ٢٠١٠م ووصول شحنات الغاز اليمني المسال رسميا إلى العديد من الدول العالمية انضمت اليمن إلى خارطة الدول المصدرة للطاقة الأمر الذي سيؤدي إلى تعزيز قدرة اليمن على احتضان مشاريع استثمارية كبيرة واستراتيجية . ويتدشين خط الإنتاج الجديد ارتفعت كمية إنتاج اليمن من الغاز الطبيعي المسال من حوالي ٢٥ ألف متر مكعب يوميا إلى ٥٠ ألف متر مكعب ، حيث يتوقع أن تصل عائدات المشروع خلال العام الحالي إلى ١.٥ مليار دولار ، وبالتالي فان هذه العائدات ستشكل دفعة اقتصادية وتنموية قوية ، حيث من المتوقع ارتفاع نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٨٪ . كما تم بناء أربع ناقلات لنقل الغاز إلى الأسواق العالمية ووفقا لأحدث التقنيات في هذا المجال وبمواصفات تمكنها من تحمل مختلف الظروف البحرية العاتية .

ويؤكد خبراء اقتصاد أن مشروع الغاز نتاج برنامج طموح لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة ولعب دوراً رئيسياً في تنمية الاستثمارات النفطية والغازية ، حيث سيكون واحدا من أكثر المشاريع إسهاما في تسريع النمو والتسريع بعجلة التصنيع وتعزيز الشراكة الاستثمارية . مشيرين إلى أن المشروع شكل إضافة نوعية للتنمية الاقتصادية في اليمن وكذا القيام بلعب دور تنموي واسع من خلال استيعابه لعدد كبير من الأيادي العاملة ، حيث أن ٦٠٪ من العاملين بالمشروع عمالة محلية يصل عددهم إلى حوالي ستة آلاف عامل من منطقة المشروع بمحافظة شبوة ومن المحافظات المجاورة .

أول مشروع

وفي وقت سابق قال مدير عام الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال فرانسوا رافين آن الشركة تقوم حاليا ببناء وحدة استخلاص للغاز المنزلي في القطاع ١٨ في مأرب والتي تعتبر أول مشروع من نوعه منذ ٢٠عاما في اليمن وسيساعد على زيادة إنتاج الغاز المنزلي بـ ١٢ ألف برميل يوميا،كما تدرس الشركة حالياً مشروع بناء وحدات جديدة لتخزين الغاز المنزلي في مأرب .

وأشار رافين إلى أن الشركة ستقوم ببناء خط أنبوب فرعي من مأرب إلى مدينة معبر بمحافظة ذمار لتغذية محطة الطاقة الكهربائية هناك.

وبين أن شحنات الغاز الطبيعي المسال اليمني وصلت في ٢٠١٠م إلى عشر دول في أنحاء العالم، تقوم بشراء الغاز بشكل منتظم وهي تشيلي، المكسيك، المملكة المتحدة، إسبانيا، الكويت، الهند، اليابان، الصين. ..لافتا إلى أن هذه الدول وضعت الشركة في قائمة العملاء المفضلين لديها مما يسمح برفع قيمة المبيعات والاستمرار في بناء شهرة الشركة واليمن كبلد منتج للغاز الطبيعي المسال، كما قامت الشركة بإرسال شحنات تحويلية إلى الولايات المتحدة ودول أخرى.

مؤكدا أن ما يميز مشروع الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال ويجعله محل تقدير وإعجاب في الأسواق العالمية أنه مشروع متكامل ابتداء من خط أنابيب الغاز ومحقول الغاز في القطاع ١٨ بمأرب وصولا إلى ناقلات الغاز ومن ثم موانئ الاستقبال، وهو ما ساعد اليمن والشركة في الحصول على شهرة ومصداقية كبيرتين . لافتا إلى أن المشروع أكد قدرة اليمن على تنفيذ مشاريع اقتصادية على مستوى كبير، وهذا النجاح ما كان ليتحقق لولا الدعم من اليمن والسلطات اليمنية والدعم من مختلف الشركاء .

قطاع الطرق

تعد مشاريع الطرق أحد أهم المشاريع الاستراتيجية التي ركزت عليها برامج وخطط دولة الوحدة منذ إعادة تحقيق وحدة الوطن وإعلان قيام الجمهورية اليمنية في ٢٢ من مايو ١٩٩٠م، كونها عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل وشرايين الحياة التي تربط مختلف القرى والمدن والعزل مع بعضها ، إذ حظيت باهتمام واسع ومتزايد من قبل الدولة خلال العقدين والعشرين عاما الماضية عن طريق تبني وتنفيذ مئات المشاريع الاستراتيجية والتوسع في إنشاء طرق جديدة وصيانة وإعادة تأهيل الطرق الحالية بهدف ربط كافة المديريات والمحافظات ببعضها البعض وربط اليمن بدول الجوار لتسهيل حركة تنقل المواطنين وتحقيق انسياب مختلف البضائع والسلع بين الريف والمدن،وتوفير متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

وأشرت تلك الجهود تحقيق قفزات نوعية ومتسارعة في هذا المجال تمثلت بارتفاع أطوال الطرق الإسفلتية المنجزة من ٤٥٤٥ كيلو مترا في عام ١٩٩٠م، إلى حوالي ١٦٥٧٩كم في ٢٠١٠م تقريبا وبنسبة نمو فاقت ٢٢٠٪ومن ابرز المشاريع المنفذة في هذا الشأن خلال الأعوام الماضية مشاريع ربط اليمن بدول الجوار المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بشبكة طرق حديثة بطول ٤ آلاف كيلو متر يهدف تسهيل حركة الانتقال البري والتبادل التجاري شملت إنجاز طريق الخط الساحلي الذي يبدأ من مدينة حرض على الحدود مع المملكة العربية السعودية مرورا بالحديدة والخوخة والمخا وباب المندب وعدن وأبين وشبوة والمكلا وسيحوت ونشطون والغيظة وصولا إلى مدينة فتك على الحدود مع سلطنة عمان ويطول ١٨٠٠ كيلو متر ، وكذا الخط الصحراوي الذي يبدأ من مدينة البقع على الحدود مع المملكة مرورا بالبقع والبيتمة والريان والجوف وجبل صعير وجبل منوخ وشود وشحن وصولا إلى منفذ الزيوعة على الحدود مع سلطنة عمان، إلى جانب إنجاز الخط الوسطي الذي يبدأ من مدينة علبين على الحدود مع السعودية مأرباً بمدن علبين وباقم وصعدة وعمران وصنعاء وتعز وصولا إلى عدن .

وخلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة للحكومة ٢٠٠٦-٢٠١٠بلغت الأطوال المنفـذة من الطرق الإسفلتية ٥٧٣٤,٩كيلومتر ، حيث بلغت الطرق الرئيسية خلال الخطة ١,١٦٥٥كم والطرق الثانوية ١,٥٦١٥كيلومتر والريفية والفرعية ١,٨٧١٥كيلومتر والدولية ٤٦,٦كيلومتر .

نقله نوعية

ومن مشاريع الطرق الاستراتيجية الكبيرة والتي توليها القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اهتماما واسعاً لأهميتها في إحداث نقلة نوعية في مجال النقل البري في اليمن مشروع طريق عمران عدن والذي سيربط عدة محافظات ، حيث أعلنت وزارة الأشغال العامة والطرق خلال نهاية ٢٠١٠م عن بدء الخطوات العملية في هذا المشروع العملاق بعد استكمال عملية تأهيل المقاولين وإقرار وثائق المناقصة الخاصة بالمشروع ، وبحسب وزارة الاشغال فإن المرحلة الأولى ستمتد من صنعاء إلى بيت الكوماني في محافظة ذمار وبطول يتجاوز ٩٧ كيلو متراً.

وأشار البرنامج الاستثماري للحكومة للعام الجاري ٢٠١١م إلى أن قيمه المخصصات المالية للأشغال العامة والطرق بلغت ١١١مليارا و٩٥٠مليونا و٨٨٧الف ريال يتمويل مركزي ومحلي ومن الصناديق الداعمة ، حيث احتل قطاع الأشغال والطرق الاولوية بنسبة ٣٨٪ من البرنامج الاستثماري للحكومة .

فيما أكدت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر ٢٠١١-٢٠١٥م على زيادة معدلات كثافة الطرق من ٢١.٥ إلى ٤٣.٥ كيلو متر لكل الف كم من مساحة الجمهورية اليمنية وكذا زيادة نسبة الطرق الإسفلتية التي في حالة جيدة من ٦٠٪ إلى ٧٠٪ من مجموعة أطوال الشبكة بنهاية الخطة وقد اعتمدت السياسات وبرامج العمل لخطة التنمية على إعطاء الأولوية لتطوير القدرة المؤسسية لقطاع الطرق وتوسيع وتحسين شبكة الطرق الرئيسية لربط الجمهورية ببعضها بشبكة طرق متطورة وبمواصفات مناسبة مع استكمال محاور وربط الجمهورية مع الدول المجاورة بموجب اتفاقية الاسكوا .

سكة حديد

كما تطمح اليمن إلى تنفيذ مشروع استراتيجي في القريب العاجل يتمثل بإنشاء سكة حديد لربط مدن الجمهورية ببعضها البعض من جانب وربط اليمن بدول الخليج من جانب آخر بنظام "بي أو تي" مع شركات القطاع الخاص العالمية .. حيث وأفقت اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات مؤخرا على القائمة المختصرة للخدمات الاستشارية للمشروع.

ويتوقع أن تعلن وزارة النقل خلال العام ٢٠١١م عن مناقصة دولية لتنفيذ المشروع على ثلاث مراحل بطول ٢٤٥٩ كيلومتراً وبتكلفة إجمالية تقدر بنحو ثلاثة مليارات و٥٧٧ مليون دولار .

قطاع الكهرباء

وفي عهد الوحدة المباركة تضاعف اهتمام الحكومات المتعاقبة بقطاع الكهرباء ضمن اهتمامها بالقطاعات الخدمية الحيوية الأخرى وذلك باعتباره من الركائز الأساسية للبناء التنموي والاقتصادي والشريان الرئيسي للعمليات الإنتاجية والخدمية ولمواكبة حركة التطور المضطردة التي دبت في كافة أنحاء الوطن.

وتركزت الجهود في البداية على معالجة العجز في الطاقة الكهربائية نتيجة الطلب المتزايد على الطاقة، لاسيما مع النمو المتسارع الذي شهدته مختلف مناطق اليمن بعد الوحدة المباركة، حيث قفزت الزيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية في مختلف المحافظات.

ومن أجل ذلك ركزت الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١- ٢٠٠٥م على التوسع في الاستثمارات في مجال الطاقة الكهربائية من خلال ضخ ما يزيد عن ٤٠ مليار ريال لتنفيذ مشاريع الصيانة، إلى جانب تزايد الإنفاق الاستثماري على مدى السنوات القليلة الماضية.

كما نفذت الحكومة خلال عام ٢٠٠٥م العديد من المشاريع الاستراتيجية لتعزيز التوليد الكهربائي تمثلت بتنفيذ مشروع محطة حزيز بصنعاء بقدرة ٦٠ ميجاوات وبتكلفة ٤٦ مليون يورو ، وتنفيذ محطة التوليد بالمازوت في محافظة عدن بقدرة ٦٠ ميجاوات وبتكلفة ٤١ مليون يورو إلى جانب تنفيذ مشروع كهرباء صنعاء الإسعافي بقدرة ٦٠ ميجاوات وبتكلفة ٥٤ مليون دولار .

الكهرباء بالغاز

وحرصا من الحكومة على التخفيف من استعمال وقود المازوت والديزل لتوليد الطاقة والتحول إلى استخدام التوربينات الغازية في ذلك، شرعت في عام ٢٠٠٧ بتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إنشاء محطتين كهربائيتين تعملان بالغاز بمحافظة مأرب، بقدرة إجمالية تبلغ ٧٤١/ ميجاوات على مرحلتين، مع خطوط نقل ٤٠٠ كيلو فولت لكلا المرحلتين.. وتبلغ تكلفة المحطتين مع خطوط النقل ٢٦٠/ مليون دولار.

كما شرعت بإعداد الدراسات المتعلقة بإنشاء ثلاث محطات توليد تعمل بواسطة الغاز بطاقة إجمالية تبلغ ١٤٠٠/ ميجاوات في كل من معبر والحديدة وعدن وكانت الأعمال الميدانية لتنفيذ مشروع أول محطة غازية لتوليد الطاقة الكهربائية بمنطقة صافر في محافظة مأرب ومشروعي محطة التحويل وخطوط النقل بدأت في عام ٢٠٠٥م ، ويتكون هذا المشروع البالغة تكلفته ٤٥ مليوناً و٨١٤ ألفاً و٦٩٥ دولاراً بتمويل مشترك من قبل الحكومة اليمنية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي من أربع محطات تحويل، اثنتان منها في منطقتي مأرب وصنعاء، بجهد ٤٠٠ كيلو فولت وبقدرة إجمالية تبلغ ١٢٠٠ ميجا فولت أمبير ، ومحطتين في منطقتي ذهبان وحزيز بأمانة العاصمة بجهد ١٣٢/٣٣ كيلو فولت وبقدرة إجمالية تبلغ ٢٤٨ ميجا فولت أمبير . في حين تبلغ كلفة مشروع المحطة الغازية للتوليد ١٥٩ مليوناً و١٦ ألف دولار بقدرة توليدية تصل إلى ٣٤١ميجاوات.

طاقة متجددة

ولم تقف جهود دولة الوحدة عند هذا الحد بل اتجهت نحو الاستفادة من الطاقة المتجددة من خلال وضع الدراسات المحلية بغية توفير طاقة نظيفة تتمثل بتوليد الطاقة الكهربائية عبر الطاقة الشمسية والرياح و طاقة الحرارة الجوفية .. حيث وقعت وزارة الكهرباء والطاقة في هذا الصدد على مذكرة تفاهم مع شركة نامبو البريطانية للتعاون في مجال توليد الكهرباء من مزارع الرياح في منطقة المخا بقدرة تصل إلى ١٠٠ ميجاوات للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة في اليمن.

ووقعت المؤسسة العامة للكهرباء في ابريل ٢٠٠٨ على خطاب نوايا مع شركة ريكجيفيك لاستثمارات الطاقة الأيسلندية لاستغلال طاقة الحرارة الجوفية في توليد الطاقة الكهربائية حيث ستتولى الشركة إجراء دراسة جدوى اقتصادية لتوليد الكهرباء بواسطة الحرارة الجوفية في موقع جبل اللسي بمحافظة ذمار ، والشروع في تنفيذ الخطوات الإجرائية للاستثمار في بناء أول محطة توليد كهرباء باستخدام طاقة الحرارة الجوفية في المنطقة بقدرة ١٠٠ ميجاوات ●

وفي ذات الوقت اقرت الحكومة خطة استراتيجية لقطاع الكهرباء للفترة٢٠١٠- 2012 ?م واحتياجاتها الاستثمارية وبرنامجها التنفيذي، وخطة استراتيجية لتطوير قطاع الكهرباء، حتى عام ٢٠٢٥م.

وتستهدف الخطة الأولى تنفيذ ٤٦ مشروعاً بتكلفة تقدر بنحو ٢,٩ مليار دولار تتمثل في إنشاء محطات إنتاج غازية وخطوط نقل وكهرباء ريف بغية توفير نحو ١٥٠٠ ميجاوات من الطاقة.. فيما تستهدف خطة تطوير القطاع حتى عام ٢٠٢٥ تنفيذ ٢٤ مشروعاً إضافياً من قبل الحكومة والقطاع الخاص بتكلفة استثمارية للمشاريع الحكومية تقدر بنحو١,٨ مليار دولار.